

الفصل الرابع : علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي

1

1. أهداف ووظائف البنك المركزي

ان الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو: تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو: التنمية الاقتصادية.

ويمارس البنك المركزي مجموعتين من الوظائف هما :

- الوظائف ذات السمة العامة أي التي ترتبط بالاقتصاد الوطني.
- والوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية علي وجه الخصوص .

2. الوظائف ذات السمة العامة

1. مسؤولية البنك المركزي عن موازنة سعر الصرف للعملة الوطنية.
2. القيام بعمليات السوق المفتوحة.
3. وضع شروط الائتمان لمجالات محددة من النشاط.
4. ممارسة دور الوكيل المالي للحكومة.
5. مشاركة الحكومة في مسؤولية نقل النقود داخل الدولة.

وتلعب البنوك المركزية في دول العالم الثالث دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتكوين رؤوس الاموال ويقوم البنك المركزي بوظيفتين أساسيتين هما :

1. تنشيط الاستثمار الاجنبي .

2. تدعيم النشاط الاقتصادي بصفة عامة .

وقد يتم ذلك من خلال توجيهاته الي البنوك التجارية بزيادة الاستثمار في الاسهم التي تصدرها منشآت الاعمال .

3. الوظائف التي لها ارتباط مباشر بنشاط البنوك التجارية

- أ. إصدار أوراق النقد (البنكوت) : بينما تقع علي وزارة الخزانة مسؤولية اصدار النقود المعدنية يختص البنك المركزي بإصدار اوراق النقد (البنكوت) وهي وظيفة مهمة بالنسبة للبنوك التجارية.
- ب. ادارة الاحتياطي القانوني او الالزامي : وتتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي. ونجد ان الاضطلاع بمسئولية ادارة الاحتياطي القانوني تخدم اهداف كل من البنوك التجارية والبنك المركزي .

ج. منح الائتمان للبنوك التجارية : اذ يمكن للبنوك ان تحصل على

قروض من البنك المركزي اما في صورة خصم لأوراق تجارية
كالكمبيالات او في صورة قروض مباشرة.

د. تيسير عملية الاقتراض بين البنوك : تتفاوت ارصدة البنوك

التجارية لدى البنك المركزي اذ قد يعاني احد البنوك من عجز في
الاحتياطي القانوني بينما يتوافر لدى بنك اخر احتياطي يفوق
المتطلبات القانونية.

هـ. تحصيل الشيكات : إذ يتدخل البنك المركزي إذا لم يكن للمسحوب عليه وديعة جارية لدى بنك الساحب . فيرسل الشيك من بنك الساحب إلى البنك المركزي ليقوم بإضافته إلى رصيد حسابه خصما من رصيد حساب بنك المسحوب عليه. لذلك نجد ان لكل بنك تجاري حسابا جاريا لدى البنك المركزي تودع فيه، بالإضافة إلى أرصدة الاحتياطي القانوني، أرصدة أخرى لسداد قيمة الشيكات التي تقدم من بنوك أخرى.

و. التوجيه والاشراف على البنوك التجارية : عادة ما ينصرف التوجيه والاشراف إلى مجالات اساسية من بينها الحجم الملائم لراس المال ومعدلات الفوائد على الودائع وسياسات الاستثمار .

4. البنوك التجارية كأدوات للتحكم في عرض النقود

أ. تعديل نسبة الاحتياطي القانوني او الالزامي

يؤثر تعديل الاحتياطي القانوني علي الطاقة الاستثمارية للبنوك من ناحيتين وهما :

○ التأثير علي الطاقة الاستثمارية للودائع .

○ التأثير علي حجم الودائع المشتقة التي كان يمكن استخدام حصيلتها لتمويل استثمارات جديدة.

ورغم فاعلية هذه الاستراتيجية كأداة للتحكم في عرض النقود الا ان البنوك المركزية عادة ما تتردد في استخدامها لما قد تسببه من اثار جانبية ضارة.

ب. تعديل سعر الخصم

يمكن للبنك المركزي التحكم في الموارد المالية المتاحة للإقراض من خلال تعديل سعر الخصم ؛ فرفع اسعار الخصم مثلا يؤدي الي احجام البنوك عن الاقتراض من البنك المركزي ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يتوقع ان يسفر ذلك عن انخفاض في طاقتها الاستثمارية .

ج .عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفا في بيع أو شراء الاوراق المالية التي تصدرها الحكومة وعادة يكون الطرف الثاني البنوك التجارية أو عملائها .

د. الأيداعات الخاصة

يقصد بالإيداعات الخاصة نسبة الزامية اضافية يفرضها البنك المركزي علي الودائع لدي البنوك التجارية وعادة ما يدفع البنك المركزي فوائد علي تلك الايداعات الالزامية لذا يطلق عليها القروض الاجبارية .

هـ. اسلوب الاقناع

يقصد بأسلوب الاقناع حث البنوك التجارية علي التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية التي قد تقتضي زيادة عرض النقود او احداث انكماش فيها.